

بريطانيا تحقق مع مسؤولين في «باركليز» بشأن التلاعب في سعر الفائدة



"الاقتصادية" من الرياض

قال وزير المالية البريطاني جورج أوزبورن أمس إن على السلطات في بريطانيا أن تكشف مسؤولي مصرف باركليز المتورطين في محاولات للمصرف للتلاعب بأسعار الفائدة الرئيسية في السوق، محذراً من أن ذلك سيعقبه توجيه اتهامات جنائية.

وقال أوزبورن للبرلمان إنه ما دام أن الرئيس التنفيذي لـ "باركليز" مهتم بالمسألة فهناك أسئلة مهمة جدا عليه أن يجيب عنها، ما الذي يعلمه ومتى علم به؟ من هم المتورطون في إدارة باركليز وبناء على ذلك من الذي ستنتم محاسبته؟

وتابع أن باركليز ليس وحده في ذلك، وأن سلطة الخدمات المالية تواصل التحقيق في الأمر في عدد من المؤسسات.

ووافق مصرف باركليز البريطاني أمس الأول على دفع غرامة قياسية قدرها 290 مليون جنيه استرليني (451.6 مليون دولار) للسلطات الأمريكية والبريطانية بتهمة محاولة التلاعب في أسعار الفائدة على القروض بين البنوك في لندن (سعر الليبور).

وذكر المصرف في بيان صدر اليوم إن هيئة الخدمات المالية البريطانية قالت إن مخالفات باركليز كانت خطيرة ومنتشرة، وتتعلق المخالفات بطريقة تحديد سعر الفائدة على القروض بين المصارف في لندن (الليبور) وما يعادلها في أوروبا

"يوربور" خلال الفترة من 2005 إلى 2009، ويُستخدم الليبور لتحديد سعر الفائدة اليومية.

وقالت هيئة الخدمات المالية إن تقديم عروض بهدف محاولة الاستفادة من المواقف المتغيرة أمر غير مقبول تماماً، وأن تصرفات باركليز تهدد تكامل أسعار الفائدة مع خطر الإضرار بباقي المشاركين في السوق.

من ناحيته، ذكر باركليز أنه تم التوصل إلى اتفاق مع هيئة الخدمات المالية وهيئة تجارة السلع الآجلة وإدارة الاحتيايل في وزارة العدل الأمريكية، ووفقاً للتسوية سيدفع باركليز غرامة قياسية قدرها 59.5 مليون جنيه استرليني لهيئة الخدمات المالية، في حين ستحصل السلطات الأمريكية على باقي قيمة الغرامة.

وعلى حين فرض غرامة مالية على باركليز بلغت نحو 452 مليون دولار اضطر رئيسه التنفيذي وثلاثة مسؤولين تنفيذيين آخرين إلى التنازل عن مكافآتهم لتسوية التحقيق الدولي بشأن أسعار الإقراض الرئيسية بين المصارف في لندن، وقال بوب دياموند الرئيس التنفيذي لباركليز إنه يشعر بالأسف بسبب تصرف بعض الأشخاص بطريقة لا تتسق مع ثقافتهم وقيمهم، مضيفاً أنه هو والمدير المالي كريس لوكاس ومدير التشغيل جيرى ديل ميسيير ورئيس وحدة الخدمات المصرفية الاستثمارية ريتش ريتشي وافقوا على التخلي عن أي مكافأة هذا العام.

جميع الحقوق محفوظة لصحيفة الاقتصادية الإلكترونية 2009
تصميم وتطوير وتنفيذ إدارة البوابة الإلكترونية في صحيفة الاقتصادية